السياسة الشبابية في لبنان

الفهرس

مقدمة

تعريف الشباب في لبنان ٢

التحديات التي تواجه الشباب في لبنان ٢

تعريف السياسة الشبابية ٤

خلفية العمل على السياسة الشبابية في لبنان ٤

اهمية السياسة الشبابية ٥

مراحل العمل على السياسة الشبابية في لبنان ٥

توصيات السياسة الشبابية وفقاً للقطاعات ٦

الخصائص السكانية والهجرة ٧

العمل والمشاركة الاقتصادية ١٠

الإندماج الإجتماعي والمشاركة السياسية ١٥

التربية والثقافة ١٨

الشباب والصحة ٢٢

مقدمة

تعريف الشباب في لبنان

إن الشباب في لبنان هم الفئة التي تتراوح اعمارها بين ١٥ و٢٩ سنة، وقد تم تحديدها من قِبَل كل من وزارة الشباب والرياضة اللبنانية، ومنظمات الامم المتحدة التي تعمل مع الاطفال والشباب والجمعيات الشبابية في المجتمع المدني اللبناني، وخبراء، وذلك إستناداً الى خصائص اجتماعية واقتصادية خاصة بلبنان. ويشكّل الشباب ٢٨٪ من مجموع السكان في لبنان.

التحديات التى تواجه الشباب

يواجه الشباب في لبنان تحديات مختلفة، البعض منها يتعلق بخصائص المرحلة التي يمرون بها والتي تواجه الشباب في أي مجتمع، والبعض الآخر مرتبط بالسياق القانوني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي للبنان. إن ابرز هذه التحديات هي:

- نوعية التعليم والفروقات بين التعليم الخاص والتعليم الرسمي، وعدم تزويد الطالب بالمهارات الحياتية ومهارات التحليل والتفكير النقدي وغيرها لتمكينه من مواجهة تحديات العصر الحديث. هذا بالإضافة الى إرتفاع نسب التسرّب المدرسي، خاصة في المدارس الرسمية.
- عدم توفر المعلومات والخدمات الكافية للشباب حول الصحة الإنجابية والصحة الجنسية بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب. هذا بالإضافة الى تفشي المخدرات بين الشباب.
- ضعف مشاركة الشباب في الشأن السياسي والشأن العام، والمتمثل بعدم مشاركتهم لا إقتراعاً ولا ترشّحاً بالإنتخابات النيابية والبلدية قبل سنّ الـ٢١ والـ ٢٥
- هجرة الشباب بهدف تحسين حالتهم المعيشية، ومعظم هؤلاء الشباب هم من حملة الشهادات، إذا تشكل هجرة الشباب نسبة ٤٤٪ من نسبة مجمل المهاجرين الذكور في لبنان
- البطالة، إذا تبلغ نسبة الشباب العاطلين عن العمل ٦٦٪ من مجمل العاطلين عن العمل في لبنان، وهذا بدوره يزيد من هجرة الشباب.
- عدم ثقة المجتمع بقدراتهم، فالكل ينظر اليهم على انهم جيل الغد، وبالتالي فمشاركتهم في الحياة العامة مؤجّلة الى الغد.

السياسة الشبابية:

التعريف، الخلفية، الأهمية، والمراحل

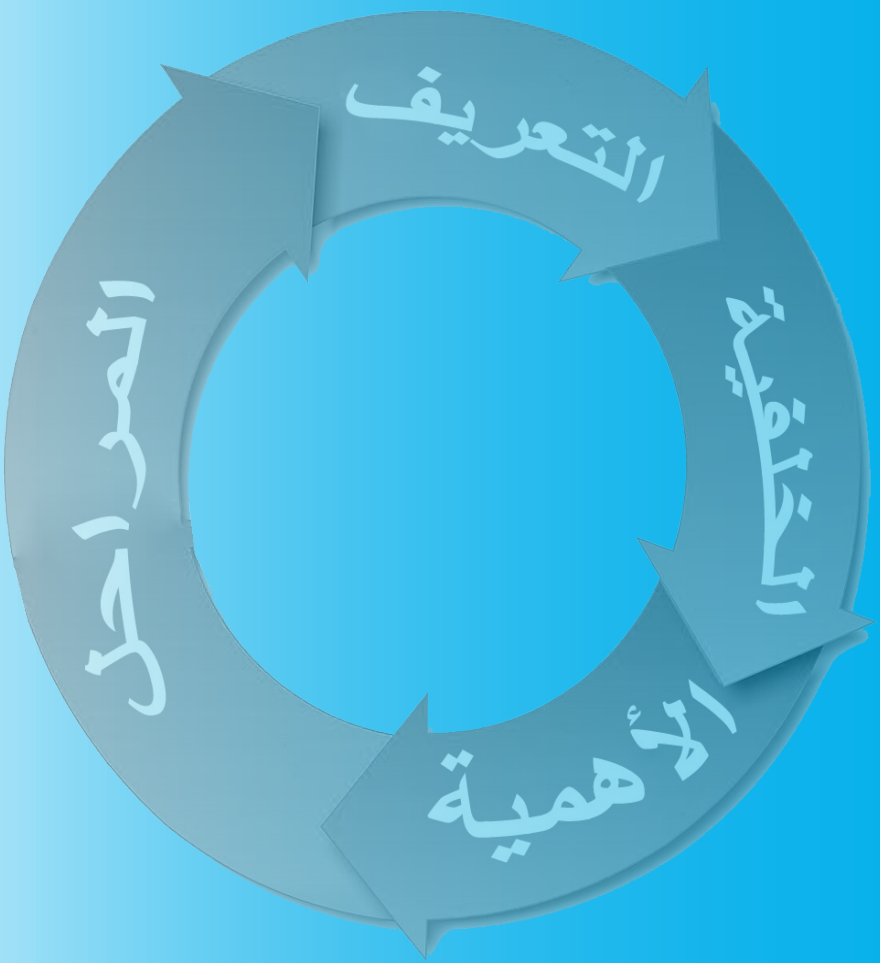

السياسة الشبابية

تعريف السياسة الشبابية

لقد برزت ضرورة العمل على وضع سياسة شبابية وطنية في لبنان وتطبيقها استجابةً للتحديات التي تواجه الشباب اللبناني، كما واستجابةً الى تطلعاتهم وطموحاتهم.

السياسة الشبابية هي:

- إعلان الدولة عن التزامها بقضايا الشباب
- وثيقة تتضمن رؤية متكاملة لكل الخطوات التي تنوي الدولة اتخاذها من اجل تحسين ظروف الشباب الحياتية
- تحدد بوضوح مكانة ودور الشباب في المجتمع
- إذاً، هي توجِد علاقة تفاعلية بين الدولة والشباب انفسهم
- تتطلب توافر الارادة السياسية من ناحية، والقناعة المُجتمعية من ناحية اخرى بأهمية دور الشباب
- بعبارة اخرى، هي تهدف الى توفير كافة الخدمات التي يحتاجها الشباب+ إيجاد مناخ يساعد الشباب على الوصول الى مواقع صناعة القرار في الحياة العامة
- تلحظ حاجات الشباب وطموحاتهم في إطار السياسة العامة للدولة
- تخصص موارد مالية وعينية لتحقيق التنمية الشبابية العادلة على الصعيد الوطني
- تستند الى ابحاث علمية واحصاءات موثوقة في كل القطاعات التي تؤثر على الشباب
- متعددة القطاعات، وبالتالي تتطلب تنسيقاً ما بين الوزارات حول قضايا الشباب

خلفية العمل على السياسة الشبابية في لبنان

بدأ العمل على السياسة الشبابية في لبنان منذ العام ٢٠٠٠ في إطار «مسار السياسات الشبابية»، وذلك من قِبَل مجموعة من الجمعيات الشبابية في المجتمع المدني ومجموعة عمل الامم المتحدة الخاصة بالشباب، ووزارة الشباب والرياضة المستحدَثة يومذاك. وقد اتّسمت منهجية العمل بتحديد حاجات الشباب، وتصنيفها في قطاعات، وتشكيل مجموعات عمل في كل قطاع، ووضع توصيات لسياسات شبابية، ورفعها الى وزارة الشباب والرياضة، والضغط على صانعي القرار لإقرارها. لقد اثمر هذا العمل التراكمي والجماعي المُمنهج، وبالشراكة ايضاً مع وزارة الشباب والرياضة ومجموعة عمل الامم المتحدة الخاصة بالشباب، إذ افضى الى صدور وثيقة سياسة شبابية علمية وموثوقة، كما والى إنشاء «منتدى الشباب حول السياسات الشبابية». هذا وقد لاقت الوثيقة إجماعاً كبيراً من قبل الشباب اللبناني، وذلك عن طريق إختبارها خلال ١٥ لقاء شبابي في مختلف المناطق اللبنانية. كذلك، لاقت الوثيقة إجماعاً كبيراً في مختلف الوزارات التي تُعنى بالشباب. ونتيجةً للجهود المتراكمة من قِبَل منتدى الشباب حول السياسات الشبابية ومجموعة عمل الامم المتحدة الخاصة بالشباب ووزارة الشباب والرياضة، كما ودعم مكتب رئيس مجلس الوزراء، فقد تم إقرار وثيقة السياسة الشبابية في مجلس الوزراء في ٣ نيسان ٢٠١٢، كرؤية للدولة حول التنمية الشبابية الوطنية وكخطة عمل لوزارة الشباب والرياضة.

تتضمن وثيقة السياسة الشبابية توصيات لسياسة شبابية وفق خمسة قطاعات، هي:

- الخصائص السكانية والهجرة،
- التربية والثقافة،
- الإندماج الاجتماعي والمشاركة السياسية،
- العمل والمشاركة الاقتصادية،
- الصحة.

أهمية السياسة الشبابية وأثرها على الشباب

- تؤمّن التعاطي مع الشباب كمواطنين كاملي الكرامة
- تُحقق المساواة بين الشباب وسائر المواطنين
- تحدّ من العلاقة الزبائنية، والتبعية، والطائفية
- تعزز مشاركة الشباب في كافة المجالات، الامر الذي يساهم في تسريع العملية التنموية في البلد
- تعزز ثقة الشباب بذواتهم واحترامهم لأنفسهم
- تساعد في تنمية شباب فاعل يعي حقوقه
- تعطي الشباب صلاحيات ومسؤوليات
- تسهّل وصول الشباب الى مواقع التأثير

مراحل العمل على السياسة الشبابية في لبنان

- تحديد حاجات الشباب ومشاكلهم، وطموحاتهم، وتطلعاتهم كما يراها الشباب أنفسهم
- وضع توصيات للسياسة شبابية بمشاركة الشباب
- إقرار وثيقة السياسة الشبابية في مجلس الوزراء
- إصدار التشريعات اللازمة في مجلس النواب لتطبيق السياسة الشبابية
- تطبيق السياسة الشبابية في مختلف الإدارات العامة
- تقييم السياسة الشبابية بعد ٥ سنوات لتبقى متلائمة مع الحاجات المستجدة للشباب والمجتمع

توصيات السياسات الشبابية وفقاً للقطاعات

كما ذُكر اعلاه، إن توصيات السياسة الشبابية الواردة ادناه هي خلاصة عمل تراكمي من قِبَل المجتمع المدني بدأ منذ العام ٢٠٠٠، كما ونقاشات مع ممثلين عن كافة الجمعيات والمنظمات الشبابية الحزبية ومع ناشطين في المجتمع المدني في لبنان وذلك ضمن ١٤ ورشة عمل أُقيمت في مختلف المناطق اللبنانية خلال العام ٢٠٠٩. كما وتمّت مراجعتها ومناقشتها مع خبراء ضمن ٥ طاولات مستديرة قطاعية خلال العام ٢٠٠٩ ايضاً. بالإضافة الى ذلك، فقد تم الإطلاع عليها ووضع ملاحظات حولها من قبل ١٢ وزارة معنية بالعمل مع الشباب، وهي التالية: التربية والتعليم العالي، الشؤون الاجتماعية، المالية، الإعلام، السياحة، النقل، الصحة العامة، العمل، الاقتصاد، الزراعة، الداخلية والبلديات، وطبعاً وزارة الشباب والرياضة وذلك خلال العام ٢٠١٠. ثم كان ان أُجريت مراجعة نهائية لهذه الورقة في منتدى الشباب حول السياسات الشبابية ووزارة الشباب والرياضة.

إن التوصيات الواردة ادناه تُعتبَر مطالب الجمعيات الشبابية والمنظمات الشبابية الحزبية المشارِكة، علماً ان هذه الجمعيات والمنظمات ليست بالضرورة مُجمِعة على كل النقاط الواردة في هذه الوثيقة، ولكنها تعتبرها سلّة متكاملة تضم قضايا شبابية من المهم العمل عليها بأشكال مختلفة ووفق السياق الخاص بكل قضية.

توصية عامة

تفعيل اللجنة العليا للمشورة الوطنية حول السياسات الشبابية بهدف متابعة دورها المتعلق بدعم إقرار وثيقة السياسة الشبابية في مجلس الوزراء، والترويج للسياسة الشبابية داخل كافة الوزارات المعنية بهدف تطبيقها على مستوى الوزارات مع المحافظة على مبدأ كون السياسة الشبابية شاملة ومتكاملة.

١. الخصائص السكانية والهجرة

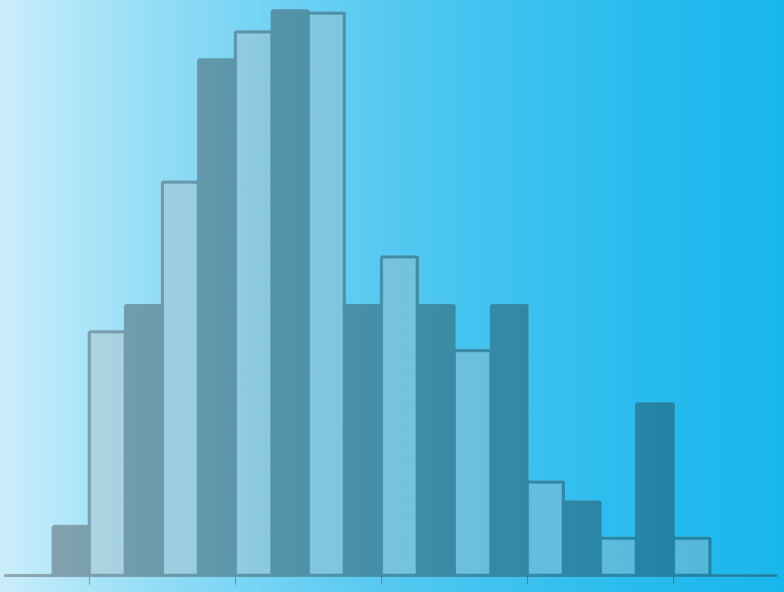

الخصائص السكانية والهجرة

يعاني لبنان من نسب عالية في النزوح من الأطراف الى المدن الرئيسية بسبب التفاوت في التنمية بين المناطق. كما ان نسبة الساعين الى الهجرة عالية في لبنان وهي في ارتفاع مستمر نتيجة الوضع الاقتصادي المأزوم وغياب الخطط الاقتصادية والمالية المنتجة من جهة، والحرب الاهلية التي شلّت مؤسسات الدولة ودمّرت الوطن من جهة ثانية، إضافة الى الإعتداءات الاسرائيلية المتكررة منذ العام ١٩٤٨ من جهة ثالثة. كما تتّسم ظاهرة الهجرة في لبنان بإرتفاع نسبة حاملي الشهادات الجامعية بين المهاجرين، على ان السبب الرئيسي للهجرة بشكل عام – ويشمل ذلك الشباب – هو تحسين الوضع المعيشي. وتُظهر الدراسات ان غالبية الشباب المهاجرين لا ينوون العودة الى الوطن. من هنا ينظر الشباب الى ضرورة معالجة مشاكل النزوح من الأطراف الى المدن الرئيسية كما والعمل على خفض نسب الهجرة وعلى تحضير الأرضية اللازمة لعودة الأدمغة الشابة المهاجرة للاستفادة من مهاراتهم وخبراتهم في عملية التنمية الوطنية.

أ

يلعب التفاوت في التنمية بين المناطق، الذي يشهده لبنان، دوراً حاسماً في زيادة حدة النزوح من الريف والمناطق النائية الى المدن أو الهجرة الى الخارج. لذا، من الضروري إنشاء وزارة تخطيط او تصميم يُعهد اليها إعداد ووضع دراسات لمشاريع تتعلق بالتجهيز والإنماء والتنمية وثم العمل على تنفيذها بالتعاون مع مختلف إدارات الدولة ومؤسساتها العامة في إطار سياسة عنوانها التوازن التنموي المناطقي العادل مع إعطاء دور للجماعات المحلية على مستوى المشورة والتنسيق والمشاركة بالتنفيذ، ولعل من ابرز الطروحات في هذا المجال ما يلي:

- صياغة مخطط توجيهي زراعي – صناعي – تجاري يشمل جميع المناطق اللبنانية وتأمين زراعات بديلة واعتماد رزنامة زراعية واحتضان الزراعة والصناعة الزراعية وتقديم حوافز في المجال الضريبي لهذه القطاعات مما يؤثر ايجاباً على عمالة الشباب في المناطق.
- تعزيز تقديم القروض الزراعية الميسّرة عن طريق المؤسسات المعنية القائمة
- إقامة مشاريع تنموية في المناطق، بحسب الموارد المتوفرة، تشمل المؤسسات العلمية والأكاديمية والصناعية والمدارس الزراعية والصناعة الزراعية.
- تفعيل اللامركزية الادارية من خلال إنشاء بنى تحتية صحيحة وتحقيق الإنماء العادل في كافة المناطق، مما يساهم في الحد من الهجرة الداخلية.
- إتخاذ جميع التدابير اللازمة لاعتماد سياسة اسكانية تلحظ التالي: ترشيد انشاء مساكن تتلائم مع الطلب، وتعديل القوانين والضرائب العقارية لخدمة هذه الغاية، وتأمين قروض سكن ميسّرة خاصة بالشباب
- اعتماد خطة لتطوير شبكة النقل العام ووصولها الى جميع المناطق، على أن تلحظ أسعاراً مدروسة للشباب، كما وتأمين وسائل النقل في الريف، مما يساهم في بقاء الاهالي والشباب في مناطقهم (التنسيق بين وزارتيْ الزراعة والاشغال العامة)
- وضع قاعدة معلومات عن عمالة الشباب (داخل الوطن وخارجه) تشمل المؤشرات الاحصائية وغير الاحصائية التي تيسر عمليات التشخيص وتصميم السياسات وكذلك المتابعة والتقييم.
- تصنيف الاراضي الزراعية ومنع استعمالها لمشاريع غير زراعية (مسؤولية التنظيم المدني)

- إصلاح أنظمة ملكية الاراضي (وزارة المالية)
- تأمين مصادر المياه، والطاقة، ووسائل التدفئة، والصرف الصحي (وزارة الطاقة والاشغال)
- توفير الضمان الصحي والاجتماعي للمزارعين بمن فيهم الشباب (وزارتيْ الزراعة والعمل)

إن لهذه الطروحات والمشاريع تأثير مباشر في العمل على تثبيت السكن، وبالتالي تقليص مستوى الهجرة.

٢. العمل والمشاركة الاقتصادية

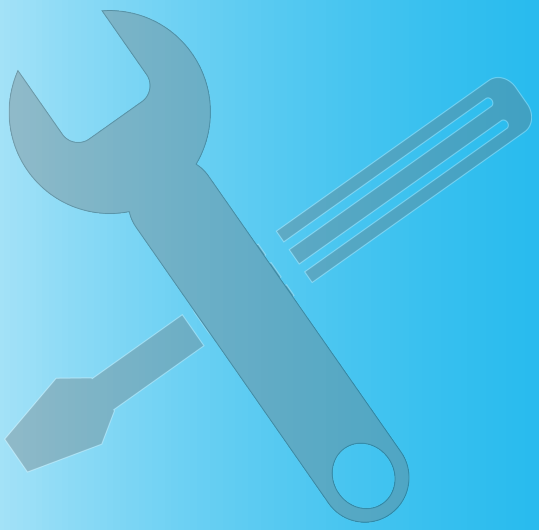

العمل والمشاركة الاقتصادية

يشكل الشباب ٤١ ٪ من القوى العاملة في حين انهم يشكلون ٢٧ ٪ فقط من السكان مما يُظهر أهمية هذه الفئة من الشعب في انتاج التنمية الاقتصادية. ان مشكلة البطالة في لبنان هي مشكلة مزمنة ومشكلة شبابية بامتياز، اذ تبين الدراسات ان نسبة الشباب من بين مجمل العاطلين عن العمل تبلغ ٦٦ ٪ . هناك مشكلة أساسية في ما يتعلق ببطالة الشباب وهي مدّة البحث عن عمل للذين يودّون دخول سوق العمل للمرة الأولى. كما يعاني الشباب من تحديات في ما يتعلق بديمومة العمل وبالأجر العادل والحماية من الاستغلال. من هنا يجب التخطيط من اجل خفض البطالة وتأمين شروط العمل اللائقة بالشباب.

أ

من اكثر المشاكل جديةً التي يعاني منها الشباب في سوق العمل في لبنان هي قلة المعلومات عن فرص العمل وما تتطلبه من مهارات نتيجة غياب التخطيط وغياب التنظيم في سوق العمل، لذا ينبغي تحسين فرص مشاركة الشباب على المستوى الاقتصادي وتطوير سوق العمل عبر تحقيق الاهداف التالية:

- استحداث لجنة عمل دائمة بين وزارات التربية والتعليم العالي والعمل والاقتصاد والمالية لمتابعة وتقييم سوق العمل ومتطلباته، ومن ثم وضع قاعدة بيانات موحدة حول سوق العمل وتوفيرها بالمجان للجميع، وخاصة للباحثين عن عمل ولأصحاب العمل، عبر جميع الوسائل المتاحة. على أن تتضمن قاعدة البيانات هذه التعريف بكافة الاختصاصات وعلاقتها بسوق العمل.

- تعزيز عملية نشر المعلومات عن اختصاصات التعليم المهني والتقني وارتباطها بالتعليم العالي بهدف تغيير النظرة الدونية لهذه الاختصاصات.

- تعزيز التوافق ما بين الحياة المهنية والدراسية، وذلك بتحفيز القطاع الخاص على اعتماد المرونة في تحديد أوقات العمل. وتحفيز المؤسسات التربوية على أخذ احتياجات العاملين بالاعتبار عند برمجة الأنشطة التعليمية.

- تعزيز وتفعيل دور المؤسسة الوطنية للاستخدام ليشمل كل المناطق، وتوسيع اطار عملها ليشمل القطاع الخاص الى جانب القطاع العام.

- دعم كل السبل الأخرى التي تعمل في هذا الاتجاه كأسواق التوظيف (Job Fairs) التي تنظمها الجامعات الكبرى أواخر السنة الدراسية، وغيرها من الأنشطة الآيلة الى تعريف الشباب بفرص العمل المتاحة وبالتالي الى خفض مدة البحث عن عمل، ومثل هذا الدور ينبغي ان يُناط عند توفر العمل المناسب، بشكل خاص بالجامعة اللبنانية.

- انشاء وتفعيل مكاتب خدمات الارشاد المهني والتوجيه الاكاديمي في الجامعات وخاصة في الجامعة اللبنانية.

- إنشاء شبكة ربط بين الوظائف الشاغرة المطلوبة في السوق المحلي والشباب العاطلين عن العمل عبر موقع الكتروني يُحدد لهذه الغاية.

- إعطاء الاولوية للشباب في الإستثمار والعمل في قطاع النفط والغاز وذلك عن طريق تقديم كافة التسهيلات لهم من تخفيضات ضريبية وغيرها، كون ذلك يخفف من هجرة الشباب.

د. رياض طبارة، مسودة دراسة حول واقع الشباب اللبناني، ٢٠١٠
د. رياض طبارة، مسودة دراسة حول واقع الشباب اللبناني، ٢٠١٠

ب إن الاقتصاد اللبناني لا يؤمّن حالياً فرص العمل الكافية التي تغطي طلب الشباب الوافدين الى سوق العمل سنوياً، لذا يجب ايلاء الاهتمام اللازم بالقطاعات الأكثر توظيفاً والواعدة، على ضوء التغيرات في أوضاع أسواق العمل الداخلية والخارجية، والقيام بإجراءات من شأنها تحفيز القطاعات المختلفة، من خلال:

- اعتماد سياسة للاستخدام على أن تكون في صلب السياسات الاقتصادية.
- العمل على تطبيق ربط الاستثمارات في مشاريع البنى التحتية والمشاريع الانمائية العامة بشرط استخدام يد عاملة محلية شابة.
- إصدار دراسات وإحصاءات دورية حول البطالة (اسبابها وانواعها) بالتعاون مع دائرة الاحصاء المركزي بغية إستنباط الحلول المناسبة لها وتخفيض نسبها بالإستناد الى خصوصيات كل منطقة.
- توعية الشباب اللبناني حول أهمية المهن اليدوية والحرفية وتشجيع انخراطه فيها، والسعي الى خلق فرص عمل في ميادين جديدة مثل القطاع الثقافي وقطاع المعلوماتية.
- تعميم حاضنات الأفكار ومؤسسات الدعم المالي لمبادرات الشباب الاقتصادية.
- دعم الابتكارات والاختراعات الجديدة الشابة.
- إعتماد معايير الكفاءة والاختصاص في حقل الوظيفة العامة.
- اجراء دراسة معمّقة حول التدرّج المهني للطلاب الجامعيين استناداً الى مبدأ «لا عمل بدون أجر»

ج إن حركية اليد العاملة وليونتها بالتنقل والتأقلم السريع بين القطاعات وبين المناطق تبعاً للظروف التي تمر بها أسواق العمل، هي ذات شأن في تخفيف حدة البطالة لدى الشباب وفي تحجيم حدة رغباتهم بالهجرة بداعي العمل. لهذه الاعتبارات، ينبغي اعتماد وتطوير التوجيه المهني في التعليم بدءاً من المرحلة الابتدائية وذلك من خلال:

- زيادة عدد مراكز التأهيل المهني للمتسربين من المدارس.
- تحفيز المؤسسات الخاصة على تأمين برامج تدريب للشباب على أن يكون التدريب الزامياً في الجامعات ولكافة الاختصاصات.
- استحداث برنامج للتوجيه المهني في المدارس للمرحلة الثانوية.
- اعتماد المدارس لتقنيات حديثة مثل الاختبارات التي توفق بين قدرات الطالب وميوله والاختصاصات الأكثر ملاءمة له.
- اعتماد برامج تبادل خبرات بين الطلاب الذين انخرطوا في التعليم العالي من جهة وبين طلاب المرحلة الثانوية في المدارس من جهة أخرى لناحية اختيار الاختصاصات.

حصول الشاب على عمل بدوام كامل لا يعني بالضرورة حصوله على حقوقه الكاملة في العمل. إذ يجب الانتباه الى ساعات العمل وظروفه بشكل أعمق، والتركيز على مشاكل العمل التي يعاني منها الشباب الذين لم يصلوا الى مرحلة التعليم الجامعي والذين انخرطوا في سوق العمل في سن مبكرة، من خلال:

i. المجال القانوني:

- تعزيز معرفة الشباب بحقوقهم وواجباتهم والنصوص الراعية لها من خلال اعتماد مادة التربية المدنية في مناهج التعليم المدرسي والمهني.
- الحد من سياسة التعاقد الوظيفي في القطاع العام بغية ضمان استمرارية العمل وتأمين حقوق العمّال في العمل، ولأن هذه السياسة أثبتت عدم جدواها.
- تطوير قوانين العمل لتأمين الحماية اللازمة للشباب الذين يقومون بأعمال في مهن غير منظمة.
- توفير آليات تضمن حماية الشباب العاملين بدوام جزئي لناحية ظروف العمل والضمان الاجتماعي
- تأمين محامين على نفقة نقابة المحامين وتسريع البت بقضايا الصرف التعسفي بحق الشباب.
- تفعيل القوانين التي تعنى بعمالة القُصّار وحمايتهم من كل أشكال الاستغلال.
- تفعيل دور التفتيش في قطاعات العمل وضمان تطبيق قانون العمل، خاصة في الشركات الكبرى، وإلزام المؤسسات به من خلال محاسبة المؤسسات المخالِفة، وذلك عن طريق تزويد المفتشين بالاجهزة والادوات والمواد اللازمة، مما يساعد على حماية الشباب من المخاطر والاستغلال.

ii. المجال النقابي:

- تفعيل دور النقابات العمالية لناحية ضمان مشاركة الشباب وتمثيل مصالحهم.
- أن تكون مدة التدرج في المهنة مقابل أجر، لا بشكل مجاني، على أن لا يقل هذا الاجر عن الحد الأدنى للأجور.

iii. ظروف العمل:

- ايلاء اهتمام خاص بالشابات العاملات وبخاصة اللواتي يعملن في القطاع غير النظامي، من خلال تحسين ظروف عملهن، وتقديم خدمات الضمان الاجتماعي لهن، وتأمين حق تمثيلهن في المنظمات العمالية، وحمايتهن من التفرقة والتحرش الجنسي وخلافه.
- اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتطبيق مرسوم تأمين متطلبات الصحة والسلامة في العمل لجميع العاملين والعاملات.

- تأمين أماكن عمل مناسبة ومجهزة لذوي الاحتياجات الخاصة، وتفعيل عمل «لجنة تفعيل حقوق المعوقين في العمل» التابعة لوزارة العمل.

- إستكمال اصدار مراسيم تطبيقية متعلقة بالقانون ٢٠٠٠/٢٢٠ الخاص بعمل ذوي الاحتياجات الخاصة في الوزارات المعنية والتشدد بتطبيقها حيثما وُجدت.

- تعزيز التوافق ما بين الحياة المهنية والعائلية، لاسيما بتحفيز مؤسسات العمل على انشاء حضانات لتسهيل مثابرة النساء الشابات في العمل، وحماية حقهن في الأمومة من خلال تطبيق القوانين المرعية الاجراء.

- تعزيز القدرات والامكانات الخلاقة للشباب العاملين في مجال الاقتصاد غير النظامي ومساعدتهم على التحول من العمالة غير النظامية الى العمالة النظامية.

٣. الاندماج الاجتماعي والمشاركة السياسية

الاندماج الاجتماعي و المشاركة السياسية

يرى الشباب أن الانقسام الطائفي والمذهبي يشكل عائقاً أساسياً يحول دون مشاركتهم الفاعلة في مجالات الحياة المختلفة. كما ان مشاركة الشباب الفاعلة في الحياة العامة هي ضرورية لممارسة مواطنيتهم الكاملة. من هنا، فانه من الضروري العمل على تحفيز الاندماج الاجتماعي وإزالة جميع العوائق القانونية والادارية الآيلة الى تهميش دور الشباب في الحياة العامة.

أ إن أولى متطلبات الاندماج الاجتماعي هي افساح المجال للتفاعل الاجتماعي بين الشباب من طوائف وخلفيات ثقافية مختلفة، من خلال:

- توسيع نطاق المساحات العامة والمشتركة، ودعمها وتعزيز نوعيتها، من مؤسسات تربوية وترفيهية وثقافية ومنظمات شبابية وحث المؤسسات التعليمية والبلديات ومؤسسات المجتمع المدني والإدارات والمؤسسات العامة والقطاع الخاص على دعم بيوت الشباب وتشغيلها بحيث تقدم خدمات مختلفة للشباب، بما في ذلك خدمات السكن القصير الأمد.
- ايجاد أماكن للأنشطة الثقافية والترفيهية من أجل تعزيز فرص التفاعل والاختلاط بين الشباب، مثل توأمة النوادي والزيارات المتبادلة أو المشتركة للأماكن الأثرية أو إقامة الندوات أو الحفلات المشتركة.

ب تشوب المنظومة القيَمية الثقافية في لبنان نتوءات كثيرة ساهمت في تفاقم التمييز الاجتماعي بشتى أنواعه، وهذا من شأنه خلق احكام مسبقة متعددة مما يصعّب عملية الاندماج الجتماعي. من هنا، يجد الشباب أنه من الضروري العمل على تغيير هذه المنظومة القيَمية الثقافية من خلال:

- إتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتعديل كافة القوانين التي تضمن المساواة التامة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات.
- اعتماد آليات للمحاسبة على التحريض المذهبي في الإعلام.
- تعزيز دور الإعلام الشبابي، ودعم البرامج والأنشطة الإعلامية الثقافية الموجهة إلى الشباب.
- تسهيل إنتاج برامج إعلامية من إعداد الشباب وإدارتهم وتقديمهم.
- تعزيز الإعلام البديل بين الشباب.
- توعية المجتمع حول ذوي الحاجات الخاصة، لا سيما في المناطق وبين الشرائح التي تعتبر الإعاقة من الأمور المعيبة، حيث يرفض الأهل الإفصاح عنها أو التعاطي معها بشكل عادي مما يؤدي إلى سجن ذوي الحاجات الخاصة داخل المنزل.

ج بالاضافة الى القيَم الاجتماعية، يلعب التمييز أمام القانون دوراً سلبياً في عملية الاندماج الاجتماعي. من هنا، يرى الشباب أنه من الضروري العمل على تأمين تساوي الجميع أمام القانون كشرط أول لبناء المواطنية وذلك من خلال التالي:

- اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة للمضي في تعديل كافة القوانين من اجل تحقيق المساواة التامة بين الشباب اللبناني، اي ذكور وإناث، وإلغاء التمييز بين الشباب اللبناني (ذكور وإناث) المبني على اساس المعتقد الديني، او السياسي، او المناطقي او غيره. كما وإلغاء التمييز ضد الشباب والاطفال استناداً الى السن كون ذلك معياراً خاطئاً.

- اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة للمضي في تعديل كافة القوانين من اجل تحقيق المساواة التامة بين الشباب اللبناني، اي ذكور وإناث، وإلغاء التمييز بين الشباب اللبناني (ذكور وإناث) المبني على اساس المعتقد الديني، او السياسي، او المناطقي او غيره. كما وإلغاء التمييز ضد الشباب والاطفال استناداً الى السن كون ذلك معياراً خاطئاً.

- إقرار مراسيم تطبيقية لقانون ٢٠٠٠\٢٢٠ الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم والعمل وتشديد العقوبات على المخالفين لتلك القوانين وإيجاد مؤسسات وسطية تعنى بذوي الحاجات المختلفة.

- تأمين حق المرأة بمنح الجنسية اللبنانية لأولادها وزوجها بما لا يتناقض مع مراعاة قاعدة خطر التوطين.

- تحسين وضع الاصلاحيات وسجون الأحداث ووضع برامج متخصصة نفسياً وتربوياً وترفيهياً والاهتمام بالجانب الثقافي والصحي لهؤلاء السجناء.

- إصدار بطاقة شبابية تقدّم حسومات خاصة للشباب، في مجالات النقل والثقافة على سبيل المثال وتسهّل لهم فرص الوصول الى مصادر المعلومات، وتعزّز انخراطهم في الحياة العامة والمُجتمعية.

د يُعتبر تفعيل مشاركة الشباب في الحياة العامة أساساً لايجاد وإنجاح السياسة الشبابية بشكل عام، وخاصة لناحية تحفيز الاندماج الاجتماعي. من هنا تأتي ضرورة ضمان حق الشباب بالمشاركة في العمل المدني والنشاط السياسي بشتى أشكاله وتحفيز هذه المشاركة عبر التالي:

- تخفيض سن تأسيس الجمعيات والانتساب اليها في قانونيْ ١٩٠٩ في وزارة الداخلية و٦٢٩/ ٢٠٠٤ في وزارة الشباب والرياضة الى سنّ الخامسة عشر عاماً تماشياً مع اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها الدولة اللبنانية.

- إقرار قانون تخفيض سن الاقتراع في الانتخابات النيابية والبلدية الى الثمانية عشر عاماً.

- إقرار قانون تخفيض سن الترشح للانتخابات النيابية والبلدية الى الحادية والعشرين عاماً.

- اعادة احياء اتحاد طلاب الجامعة اللبنانية مع ضمان إجراء الانتخابات بشكل دوري واستقلالية عمل مجالس الفروع

- دعم الدولة للجمعيات الشبابية مالياً لتمكينها من المشاركة الفاعلة في الحياة العامة.

- تعديل قانون وزارة الشباب والرياضة رقم ٢٠٠٤/٦٢٩ والمراسيم التي اعتمدت في إطاره أو في موازاته وذلك إحتراماً للمبادئ العامة المنصوص عليها في الدستور وللمواثيق الدولية المتعلقة بحرية إنشاء الجمعيات.

- تفعيل دور وزارة الشباب والرياضة على مستوى الاهتمام بقطاع التنمية الشبابية اسوةً بقطاع الرياضة.

- إعادة إحياء اتحاد شباب لبنان والتعلم من تجربة السنوات الماضية، على ان يضم هذا الاتحاد كافة الجمعيات والمنظمات الشبابية الحزبية في لبنان.

٤. التربية والثقافة

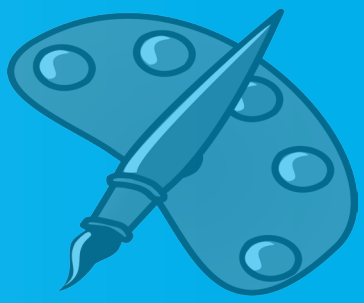

التربية والثقافة

يعاني قطاع التعليم في لبنان من ارتفاع كلفته ومن نسبة مرتفعة نسبياً من التسرّب المدرسي. كما ان النظام التعليمي لا يؤمّن الكفايات العلمية والحياتية اللازمة ولا تتوافق مناهجه مع متطلبات سوق العمل بالشكل المطلوب. من هنا، يجد الشباب أنه من الضروري العمل على محوريْن هما النظام التعليمي من جهة وتطوير الحياة الثقافية ومشاركة الشباب فيها من جهة أخرى.

أ يتطلع الشباب إلى نظام تعليمي يؤمن لهم الكفايات العلمية والحياتية كما ويحضّرهم للمشاركة كمواطنين فاعلين في كل نواحي المجتمع. وتتطلب هذه التطلعات:

i. تذليل جميع العقبات التي تقف حائلاً دون التحاق الشباب بالمؤسسات التعليمية واستكمالهم التعليم الأساسي والثانوي والعالي، وتأمين المساواة في الحصول على هذا الحق بين المناطق والفئات الاجتماعية جميعها، كما ومحاربة التسرب المدرسي الذي لا زال يشكل العائق الأساس أمام التحصيل العلمي للشباب، وذلك من خلال التالي:

- تطبيق قانون إلزامية ومجانية التعليم الاساسي في المدارس الرسمية حتى سن الخامسة عشرة مكتملة، ودعم الأهل المحتاجين لتأمين إلتحاق أولادهم بالمؤسسات التعليمية وانتظامهم بالدراسة.
- تطوير التعليم في المناطق جميعها في إطار تفعيل اللامركزية الادارية
- تعديل المناهج التعليمية لتواكب متطلبات الحياة على أساس محورية الطالب في العملية التعلمية ومشاركته على كل المستويات وتخفيف حشو المعلومات واعتماد التعلّم الاختباري والأنشطة اللاصفية.
- تكييف التعليم والمدارس الرسمية والخاصة لتتلاءم مع خصائص ذوي الاحتياجات الخاصة، وإيجاد أنظمة تمكنهم من متابعة تحصيلهم العلمي دون أي شكل من أشكال التمييز.
- إزالة الموانع القانونية أمام انتساب الأطفال مكتومي القيد إلى المدارس الرسمية والخاصة أو الاشتراك في امتحانات الشهادات الرسمية.
- اتخاذ كل التدابير اللازمة في تطبيق رفض العنف الجسدي أو النفسي أو الكلامي أوالفكري في المدارس واعتبار ضرب التلاميذ مخالفة وإن كان بهدف التأديب.
- اعتماد أسلوب حديث للتقييم العلمي في المدارس ليس بهدف المحاسبة وانما بهدف تطوير العملية التعلمية على أن تشمل الطلاب والمعلمين والمناهج.
- دعم المنح التعليمية وتأمين قروض تعليمية ميسرة على مستوى القطاعين العام والخاص، بالتنسيق مع المؤسسات الخاصة وذلك لمساعدة الشباب ذوي الدخل المحدود على الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.
- إعادة النظر بآليات معادلة الشهادات الممنوحة من الخارج.
- إدخال مادة النفط والغاز في المناهج التربوية في مختلف المراحل المدرسية والجامعية، وتحديداً في مناهج المدرسة الرسمية والجامعة الوطنية.

ii. تطوير الجسم التعليمي في المدارس الرسمية وتدريبه وتمكينه من لعب دوره في عملية تمكين الشباب وإشراكهم في التعليم والتعلّم وتوضيح المعايير والقوانين التي تنظم مهنة التعليم بشكل عام، من خلال:

- تطبيق القانون رقم ٤٤٤ الذي ينص على اشتراط حيازة المعلم على إجازة جامعية مع افضلية تُمنح للحاصلين على شهادة تأهيل تربوي قبل ممارسة مهنة التعليم لضمان قدرته على إيصال المعلومات للطلاب.
- تطوير وتأهيل الجسم التعليمي خاصة لجهة المنهجية الحديثة والتعامل مع الشباب
- تعزيز الجسم التعليمي بالعناصر الشابة.

iii. تطوير مناهج التعليم بحيث تصبح المدرسة مكاناً يؤمّن الارتقاء الفكري والثقافي والصحي والاجتماعي للتلامذة ضمن جو من المرح والتفاعل السليم، وذلك من خلال:

- تنمية الفكر النقدي عند الطلاب وتعليمهم منهجيات البحث.
- إدخال مادة تاريخ الفنون في المدارس ومناهجها، وإيلاء أهمية أكبر لحصص الفنون.
- إيلاء التربية الرياضية مزيداً من الإهتمام.
- تعزيز التربية المدنية وتضمينها التربية على المواطنية وعلى سلوكيات الحياة اليومية.
- تعزيز الثقافة الوطنية في المناهج المدرسية بما فيها حق الشعب في صون الارض والدفاع عنها ضد اي عدوان.
- إزالة التعابير العنصرية من المناهج، لا سيما تلك التي تميز ضد المرأة وذوي الحاجات الخاصة.
- اعتماد تعليم ثقافة الحضارات في المدارس الرسمية والخاصة.
- وضع نظام معادلات للاختصاصات الجامعية وذلك لتسهيل انتقال الطلاب بين الجامعات الخاصة والعامة.
- تفعيل اشراف الدولة على القطاع التربوي الخاص، بما فيه الأقساط، واحترام حقوق الطلاب خاصة في المدارس التي تمنع طلابها متوسطي المستوى من التقدم إلى الامتحانات الرسمية لأغراض تسويقية.
- إدراج مواد تعليمية حول المهارات الحياتية، مثل مهارات كيفية ادارة المشاريع في مناهج التعليم المدرسية
- تدريب المرشدين الصحيين والعاملين الاجتماعيين والمرشدين والممرضين في المدارس وتفعيل ادوارهم.
- ايجاد مساحات للحوار السياسي والفكري والاجتماعي بين الطلاب في المدارس.
- تأمين بنى تحتية للمدارس، خاصة المدارس الرسمية لتتماشى مع المناهج الجديدة مثل الملاعب، المسارح، المختبرات، المكتبات، قاعات المعلوماتية.

- تأمين التجهيزات والمواد اللازمة للمختبرات وغيرها، خاصة في المدارس الرسمية
- تأمين مركز للمعلوماتية موصولة بالشبكة في كل مدرسة، بما فيها المدارس الرسمية
- ادخال منهجيات التعلم الناشط الى المدارس

iv. تعميم وتفعيل المجالس والجمعيات الطلابية في القطاعين الرسمي والخاص بحيث تتحول مؤسسات التعليم إلى أماكن تُدرّب الشباب على اتخاذ القرار والمشاركة الفاعلة والسلوكيات الديمقراطية، وإصدار قوانين ترعى عمل هذه المجالس وتضمن حق الطلاب بالمشاركة فيها كما في كل القرارات الإدارية والأكاديمية في المؤسسات التعليمية.

v. تطوير البنى التحتية للمدارس والمؤسسات التعليمية وتطبيق معايير واضحة تنظّم إنشاء هذه المؤسسات لضمان توافر جميع الموارد اللازمة، من مكتبات وتقنيات معلومات حديثة وملاعب ومختبرات الخ.، مما يوفر للتلاميذ بيئة تمكينية داعمة متلائمة مع متطلبات التعلّم الحديث والشامل.

vi. دعم الجامعة اللبنانية وتعزيز دورها كونها الجامعة الوطنية، وذلك من خلال تخصيص ميزانيات اكبر لتطوير البنى التحتية للجامعة، وتأمين كافة التجهيزات اللازمة للعملية التعلّمية وللبحث العلمي، وتدريب الاساتذة على كافة المنهجيات العلمية الحديثة. وكذلك من خلال استحداث مكتب للتنمية الجامعية يقوم بالتقييم المستمر لحاجات الجامعة وربطها بحاجات المجتمع، والتطلع الى كل ما هو جديد في العالم واختيار الملائم منه بغية مأسسته تربوياً.

ب خارج إطار التعليم، هنالك حاجة ماسة لدى الشباب لتسهيل وصولهم الى مصادر الثقافة والى المشاركة في إغنائها وتنوعها، خاصة وأن فئة كبيرة منهم هي خارج المؤسسات التربوية والتعليمية إما لاستكمالهم مرحلة الدراسة او دخولهم سوق العمل أو لتسربهم المبكر من المدرسة. وبالتالي، فإن الحاجة الى تعزيز الحياة الثقافية والفنية والاجتماعية والعلمية ملحة وهي بحاجة الى التالي:

- تعزيز مشاركة الشباب في الحياة الثقافية على أنواعها وإيلاء الشباب ذوي الحاجات الخاصة العناية اللازمة.
- تعزيز مشاركة الشباب في الإنتاج الثقافي على أنواعه.
- تعزيز امتلاك الشباب لتقنيات المعلومات والاتصال الحديثة والثقافة العلمية.
- تعزيز مشاركة الباحثين الشباب في تنشيط الحياة العلمية.
- تأمين الأموال اللازمة للوزارات المختصة لتمكينها من دعم المشاريع الثقافية المتعلقة بالشباب.
- تعزيز شبكة المكتبات العامة لتشجيع المطالعة وتنشيط العمل الثقافي، كما وتسريع اعادة احياء المكتبة الوطنية على أن تلحظ برامجها أنشطة وبرامج خاصة بالشباب.
- تشجيع وسائل الإعلام وحثّها على تشجيع البرامج الثقافية بحيث تُتاح الفرص أمام الشباب لممارسة الأعمال الثقافية.

٥. الشباب والصحة

الشباب والصحة

يعاني الشباب، كغيرهم من فئات المجتمع، من مشاكل صحية عامة تستوجب حلولاً ضمن اطار سياسة صحية عامة يعمل على تطبيقها كل من الدولة والمجتمع المدني. اضافة الى ذلك، فالشباب يتأثرون بنسبة أكبر مقارنةً مع فئات المجتمع الأخرى، ببعض المخاطر الصحية، كتلك التي تتعلق بالصحة الانجابية والأمراض المنتقلة جنسياً، والمخدرات، والتدخين، والصحة الغذائية، وحوادث السير، التي يتوجب علينا العمل على تقليصها وايجاد الحلول المناسبة لتفاديها.

أ يرى الشباب أن السياسة الصحية العامة يجب أن تراعي التالي:

i. توعية كافة المعنيين حول مفهوم الصحة الشمولي الذي يشمل الصحة الجسدية والنفسية والعقلية والجنسية.

ii. تطوير المراكز الصحية، كالمستشفيات والمستوصفات، وتأمين عدالة توزيعها بين المناطق، كما وتطوير تجهيزها وضمان حصول الجميع على الخدمات الطبية الوقائية من خلال التالي:

- ☐ إتخاذ الاجراءات اللازمة لتوسيع نطاق رزمة خدمات الصحة الاولية لتلبية حاجات الشباب
- ☐ جعل البطاقة الصحية إلزامية لجميع تلامذة المدارس وطلبة الجامعات، الحكومية والخاصة.
- ☐ إلزام جميع العاملين المشرّع لهم قانوناً بالعمل بالتصريح للضمان الاجتماعي دون ان يكون لفارق العمر بينهم اي تمييز.
- ☐ توفير الضمان الصحي للذين يعملون في القطاع غير النظامي وللذين لا يعملون بدوام كامل.
- ☐ تحديد تعرفة مخفّضة في كافة الخدمات الاستشفائية للشباب
- ☐ تأمين الدعم المجاني للامراض المستعصية

iii. دعم وتكثيف البرامج الخاصة التي تهدف إلى نشر التوعية الصحية والتربية الوقائية، بما فيها «السلوك الخطر»، على ان تتوجه بخاصة إلى الشباب الاكثر عرضةً، من مثل نساء غير عاملات، وشباب في المناطق الريفية، وفقاً لما يلي:

- ☐ اعتماد منهجية «من شاب الى شاب» في المدارس والجامعات كما والاندية الشبابية (خارج نطاق المدارس والجامعات) بهدف نشر الوعي في مجال الصحة وغيرها من المجالات
- ☐ توعية الأهل حول أهمية مراجعة الطبيب في كل المواضيع الصحية.
- ☐ تفعيل دور النوادي الشبابية في عملية التوعية الصحية والتركيز على برامج توعية صحية محلية، وجعل هذه النوادي متخصصة لا سيّما في القرى والمناطق النائية.
- ☐ إتّباع برامج التلقيح والمعاينة الصحية الدورية بشكل مجاني مما يساعد الشباب على تأمين الوقاية الصحية

- الزامية وجود معالج نفسي/ عامل اجتماعي في المدارس والجامعات والمستشفيات
- التوعية حول مخاطر الزواج المبكّر وزواج ذوي القربى
- الاهتمام بأمراض الفم والاسنان وصحة النظر لدى الشباب
- توحيد الصناديق الضامنة (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تعاونية الموظفين...) وتطبيق المساواة في معاملة المواطنين المستفيدين من خدمات هذه الصناديق.

ب أما في ما يتعلق بالمشاكل الصحية التي يتأثر بها الشباب بشكل خاص، فمن الضروري انشاء مراكز صحية خاصة توفر خدمات دعم سريع ودائم للشباب، وذلك للإرشاد والمساندة النفسية والتثقيف والتوجيه وتعزيز الوقاية، مع تأمين التدريب المتواصل لمقدمي الخدمات للشباب. ومن جهة اخرى، من الضروري دعم مراكز الخدمات الاجتماعية في عملها على وضع برامج خاصة للتدخل الوقائي والعلاجي للفئات المختلفة من الشباب، ولا سيما الشبان والشابات الذين هم خارج المدرسة ولا يعملون، والأمهات الشابات، وفقاً لما يلي:

iv. إعتماد تفرقة دقيقة في القانون بين المتعاطي والتاجر والمروّج للمواد المخدّرة (عقاقير ومخدرات) وإعتبار المتعاطي ضحية لهذه التجارة وللظروف التي قد تفرضها عليه، والعمل على إعادة دمجه في المجتمع، وتأهيله ورعايته وعلاجه وتأمين الإرشاد والتوجيه والتوعية له وللمجتمع. وإعتماد الفقرة الاخيرة في المادتين ١٢٧ و١٣٠ من قانون العقوبات كأساس للعقوبة في الاحكام التي تصدر بحق المتعاطي:

- اعتماد سياسة «تخفيف المخاطر» في ما خص المخدرات.
- إنشاء مراكز تأهيل وعلاج مجانية للمدمنين على المخدرات في كل المناطق.
- مكافحة الوصم الاجتماعي لمدمني المخدرات لتسهيل عملية علاجهم.
- تشديد الرقابة على بيع الأدوية والعقاقير والتأكد من عدم بيعها دون وصفة طبيب وإطلاق حملات توعية حول مخاطر الاستخدام الخاطئ للدواء.

v. وضع التشريعات التي تحدّ من الترويج للمواد المضرّة للشباب والأطفال، خاصّة السجائر والنارجيلة والكحول والعقاقير والأغذية السريعة:

- منع الدعايات التي تروّج للسجائر والكحول والعقاقير والأغذية السريعة على محطات التلفزة (أو تحديد مواعيد معيّنة لها) وعلى لوائح الإعلانات قرب المدارس وما شابه وتحديد مساحات خاصة للإعلانات وتنظيمها على الطرقات.
- التأكيد على تطبيق القانون الذي يمنع الترويج لأدوية الأعشاب وأدوية تخفيف الوزن غير الخاضعة للرقابة.
- التشدد في منع بيع علب السجائر والكحول للقاصرين ورفع الضريبة على السجائر للحد من استخدامها.

- منع التدخين في الأماكن المغلقة- العامة والخاصة- وتخصيص أماكن خاصة للمدخنين والتشدد في تطبيق القوانين التي تحظّر التدخين في المؤسسات والأماكن العامة.
- تكثيف حملات التوعية في المدارس حول مضار التدخين واستهلاك الكحول وتعاطي المخدرات.
- إطلاق حملات توعية حول الغذاء الصحي، خاصة للأهل، والتحذير من خطر بعض المأكولات المعلبة التي قد تتسبب بأمراض السرطان ومنع بيع المأكولات التي تحتوي على مواد حافظة في المدارس.
- تفعيل وتطوير نظام الرقابة على المطاعم التابعة لوزارة الصحة من ناحية النظافة ونوعية الطعام وفرض غرامات مرتفعة على المخالفين.

vi. وضع برامج خاصة تهدف إلى توعية الشباب والشابات حول التربية الجنسية والصحة الانجابية، بالاضافة الى:

- التوعية حول المعلومات الجنسية المغلوطة التي تُبث عبر وسائل الإعلام؛
- توعية الأهل حول الصحة الجنسية؛
- إنشاء مراكز علاج مجانية لمرضى السيدا ومكافحة الوصم الاجتماعي الذي يتعرض له هؤلاء الأشخاص.
- تفعيل حملات التوعية حول الأمراض المنقولة جنسياً.

ملاحظات

تمّ إنتاج هذا الكتيّب بتمويل من الوكالة السويديّة للتنمية الدولية واليونيسف

هاتف: 411 348 1 961+

بريد الكتروني: info@youthforum-lb.org

الموقع الإلكتروني: www.youthforum-lb.org